داء العصبية المذهبية والتجرد من أغلاله وقيوده

الباحث/ عبد الله شبيب العجمي

مقدمة:

وهذا المبحث غاية في الأهمية لاسيما للباحث التحرير الذي يبذل عنايته لبيان الحق ونجد العلامة ابن القيم – رحمه الله – تكلم عن فتنة التعصب وكيد المتعصبين وضلالهم التي هجر القرآن من أجلها، وكان لهذه الفتنة الأثر الكبير في قلوب بعض العلماء والفقهاء وطلبة العلم حيث قال:

(تالله إنها فتنة عمت فأعمت، ورمت القلوب فأصمت؛ ربا عليها الصغير، وهرم فيها الكبير، واتخذ لأجلها القرآن مهجوراً، وكان ذلك بقضاء الله وقدره في الكتاب مسطوراً، ولما عمت بها البلية وعظمت بسببها الرزية بحيث لا يعرف أكثر الناس سواها ولا يعدون العلم إلا إياها فطالب الحق من مظانه لديهم مفتون ومؤثره على ما سواه عندهم مغبون نصبوا لمن خالفهم في طريقتهم الحبائل وبغوا له الغوائل ورموه عن قوس الجهل والبغي والعناد وقالوا لإخوانهم: "إنا نخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد) [1].

وبين ضرر هذه الفتنة الماحقة وحذر من شررها وتطاير شررها وأوصى بالابتعاد عنها وبين أن الحق ما رفع له علم السنة النبوية التي بينها المصطفى صلى الله عليه وسلم لما لها من آثار سيئة من أهمها:

١- أن التعصب داء وخيم لا يرجى برؤه في غالب الأحيان، ويفتح الأبواب ميسرة لأعداء المسلمين بتحقيق كثير ما يرمون إليه من الإفساد على المسلمين وإبعادهم عن دينهم.

٢- اتساع الفجوة بين كل مذهب بسبب تكتل كل فئة من الناس حول مذهب معين، وصنيعهم هذا ينتج عن التعصب الذميم ولو على حساب الدين.

---

(1) إعلام الموقعين (٣٤/١ ، ٣٥) ، مدارج السالكين (٢٨/١).

٣- الركود العلمي والجمود الفكري على آراء متبوعيهم دون العمل على تطويرها والنظر في دلالاتها ومفهوماتها والبحث عن مستندها.

٤- السعي لجمع كل ما من شأنه خدمة المذهب ولو كان ذلك باطلاً[١].

وأرشد وبين ابن القيم بأن على المسلم أن لا يغتر بذلك بل عليه الوقوف مع الحجة والاستدلال حيث قال فحقيق بمن لنفسه عنده قدر وقيمة، إلا يلتفت إلى هؤلاء، ولا يرضى لها بما لديهم، وإذا رفع له علم السنة، شمر إليه ولم يحبس نفسه عليهم[٢].

وذكر أن من منهج الصحابة – رضي الله عنهم – الوقوف مع الحجة والاستدلال، فهم أهل العلم والعمل فقال:

" وكان دين الله سبحانه أجل في صدورهم وأعظم في نفوسهم من أن يقدموا عليه رأيا أو معقولاً أو تقليداً أو قياساً.. ثم سار على آثارهم الرعيل الأول من أتباعهم، ودرج على منهاجهم الموفقون من أشياعهم، زاهدين في التعصب للرجال، واقفين مع الحجة والاستدلال"[٣].

ونراه يحث الفقيه عند إصدار حكمه وفتواه أن يلزم ما يعتقده صواباً ومطابقاً للدليل وأن يحذر أشد الحذر من خطر الترجيح انتصاراً للمذهب حيث قال:

(ليحذر المفتي الذي يخاف مقامه بين يدي الله سبحانه ان يفتي السائل بمذهبه الذي يقلده، وهو يعلم ان مذهب غيره في تلك المسألة أرجح من مذهبه، واصح دليلا فتحمله الرياسة على ان يقتحم الفتوى بما يغلب على ظنه ان الصواب في خلافه، فيكون خائنا لله ورسوله وللسائل وغاشا له...، وكثيرا ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب، فلا يسعنا ان نفتي بخلاف ما نعتقده، فنحكي المذهب الراجح ونرجحه ونقول هذا هو الصواب، وهو اولى ان يؤخذ به وبالله التوفيق) [٤].

المتعصب بالهوى لا يعتد به في جملة العلماء :

---

(١) سعود بن صالح العطيشان، منهج ابن تيمية في الفقه، (رسالة دكتوراه، قسم الدراسات العليا، شعبة الفقه، كلية الشريعة– الجامعة الإسلامية المدينة النبوية ١٤٠٧هـ) صـ١١٩ – ١٢٢ مع تصرف في النقل.

(٢) إعلام الموقعين (٣٥/١)

(٣) المصدر نفسه (٣٣/١).

(٤) إعلام الموقعين (٢٥٥/٤).

فالمتعصب يرى العلامة ابن القيم أنه خارج عن مسمى العلماء وأنه غير منتظم في سلكهم، فالمتعصبون بعيدون عن العلماء، حينما جعلوا التعصب للمذاهب ديانتهم التي بها يدينون، فهم ابعد ما يكون عن العلماء وذكر إجماعين على ذلك.

قال ابن القيم:

(قال الشافعي قدس الله تعالى روحه: "أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لمي كن له أن يدعها لقول أحد من الناس".

قال أبو عمر (ابن عبدالبر) وغيره من العلماء: " أجمع الناس على أن المقلد ليس معدوداً من أهل العلم، وأن العلم معرفة الحق بدليله، وهذا كما قال أبو عمر – رحمه الله تعالى-، فإن الناس لا يختلفون أن العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل، وأما بدون الدليل فإنما هو تقليد فقد تضمن هذان الإجماعان إخراج المتعصب بالهوى، والمقلد الأعمى عن زمرة العلماء، وسقوطهما باستكمال من فوقهما الفروض من وراثة الأنبياء[1].

وأكد أيضاً أن المتعصب ليس من ورثة الأنبياء لإنه كيف يكون من ورثة الرسول صلى الله عليه وسلم من يجهد ويكدح في ردء ما جاء به إلى قول مقلده ومتبوعه، ويضيع ساعات عمره في التعصب والهوى، ولا يشعر بتضييعه؟![2].

" الآن حمي الوطيس وحميت أنوف أنصار الله ورسوله لنصر دينه وما بعث به رسوله، وآن لحزب الله أن لا تأخذهم في الله لومة لائم، وأن لا يتحيزوا إلى فئة معينة، وأن ينصروا الله ورسوله بكل قول حق قاله من قاله، ولا يكونوا من الذين يقبلون ما قاله طائفتهم وفريقهم كائنا من كان، ويردون ما قاله منازعوهم وغير طائفتهم كائنا ما كان فهذه طريقة أهل العصبية وحمية أهل الجاهلية، ولعمر الله إن صاحب هذه الطريقة لمضمون له الذم وغير ممدوح إن أصاب، وهذا حال لا يرضى بها من نصح نفسا وهدى لرشده والله الموفق[3].

فكان من تواضعه وعلمه وتقواه يطلب ممن رأى خطأ أن يبنيه له وكان بعيداً عن التعصب لأي مذهب بل ولم يكن يتعصب لرأيه وكان يقول من رأى في كلامنا زيغاً أو

---

(1) إعلام الموقعين (٣٤/١) مدارج السالكين (٣١٩/٢).

(2) إعلام الموقعين (٣٤/١)

(3) إعلام الموقعين (٤١/٢) ابن تيمية وتلميذه ابن القيم تقي الدين أحمد " القياس في الشرع الإسلامي " الطبعة الثالثة ــ القاهرة الطبعة السلفية ١٣٨٥هـ ص٦٤ – ٦٥.

نقصاً وخطأ، فليهد إلينا الصواب، نشكر له سعيه ولذلك قال: " ولولا أن الحق لله ورسوله، وأن كل ما عدا الله ورسوله، فمأخوذ من قوله ومتروك، وهو عرضة الوهم والخطأ: لما اعترضنا على من لا نلحق غبارهم ولا نجري معهم في مضمارهم، ونراه فوقنا في مقامات الإيمان، ومنازل السائرين كالنجوم الدراري، ومن كان عنده علم فليرشدنا إليه ومن رأى في كلامنا زيغاً، أو نقصاً وخطأ، فليهد إلينا الصواب، نشكر له سعيه، ونقابله بالقبول والإذعان والانقياد والتسليم والله أعلم وهو الموفق[1].

ولم يكن له هم – رحمه الله – سوى السير مع الحق من غير حيف ولا ميل مع أي مذهب ولا خدمة لإمامه ولذلك قال في مباحثه المطولة على حديث طلاق ابن عمر رضي الله عنهما لزوجته:

" فهذه كلمات نبهتا على بعض فوائد حديث ابن عمر، فلا تستطلها فإنها مشتملة على فوائد جمة، وقواعد مهمة، ومباحث لمن قصده الظفر بالحق، وإعطاء كل ذي حق حقه، من غير ميل مع ذي مذهبه، ولا خدمة لإمامه وأصحابه؛ بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل تابع للدليل، حريص على الظفر بالسنة والسبيل، يدور مع الحق أنى توجهت ركائبه ويستقر معه حيث استقرت مضاربه، ولا يعرف قدر هذا السير إلا من علت همته، وتطلعت نوازع قلبه واستشرفت نفسه إلى الارتضاع من ثدي الرسالة، والورود من عين حوض النبوة، والخلاص من شباك الأقوال المتعارضة، والآراء المتناقضة، إلى فضاء العلم الموروث عمن لا ينطق عن الهوى، ولا يتجاوز نطقه البيان والرشد والهدى، وبيداء التيقن التي من حلها حشد في زمرة العلماء، وعد من ورثة الأنبياء، وما هي إلا أوقات محدودة، وأنفاس على العبد معدودة"[2].

وهذا هو منهج العلماء المتجردين الربانيين ومنهم ابن القيم رحمه الله، فقد استطاع من خلال سلوكه هذا المنهج القويم أن ينقض أركان العصبية [3] المذهبية، ويؤصل في قلوب الناس علماءهم وعامتهم قواعد المدرسة السلفية النقية، وبهذا المنهج السليم

([1]) مدارج السالكين (١٣٧/٢).

([2]) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، تهذيب السنن، ٨ أجزاء الطبعة الثانية، تحقيق : محمد حامد الفقي (باكستان المكتبة الأثرية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م) ، ج٣ ، ص١١١ – ١١٢.

([3]) النصح لمزيد من الفائدة النظر في رسالة للعلامة أ.د ربيع بن هادي المدخلي ــ أمد الله في عمره عل طاعته.

والطريق القويم يتمكن كل داعي إلى الله بموجبه رد الناس إلى الأخذ بالدليل[1]، وبهذا المنهج وصل إلى قلوب الناس بغض النظر عن المذهب الذي يتبعونه وذلك لوضوح منهجه وسلامة عواقبه لأنه منهج يعتني بالدليل ويحترمه ويتمشى مع قواعد الشرع أينما وجدت.

والتجرد من أغلال العصبية المذهبية لا يتطلب من العالم المسلم في فهمه أن يكون مجتهداً مطلقاً وإن كان هذا غير متعذر شرعاً ولا قدراً، ولكن حسب العالم المستقل في هذا الموقف أمور:

أ. أن يكون قادراً على الترجيح بين الأقوال المختلفة، والآراء المتعارضة بالموازنة بين أدلتها، والنظر في مستنداتها من النقل والعقل، ليختار منها ما كان أسعد بنصوص الشرع، وأقرب إلى مقاصده، وأولى بإقامة مصالح الخلق التي نزلت لتحقيقها شريعة الخالق، وهذا ليس بالعسير على من ملك وسائله من دراسة العربية وعلومها، وفهم المقاصد الكلية للشريعة، بجانب الاطلاع على كتب التفسير والحديث والمقارنة.

ب. أن يكون أهلاً للاجتهاد الجزئي.

ت. ألا يلتزم رأياً في قضية بدون دليل قوي، سالم من معارض معتبر، ولا يكون كبعض الناس الذي ينصرون رأياً معيناً؛ لأنه قول فلان، أو مذهب فلا، دون نظر إلى دليل أو برهان، ولا يسمى العلم علماً إذا كان ناشياً من غير دليل.

ولا شك أن الدين كله لله وإن الحكم إلا لله تبارك وتعالى وقد بين ابن القيم ذلك بياناً شافياً فقال:

(فإن الدين كله لله، وأن الحكم إلا لله، ولا ينفع في هذا المقام: قاعدة المذهب كيت وكيت، وقطع به جمهور من الأصحاب، وتحصل لنا في المسألة كذا وكذا وجهاً، وصحح هذا القول خمسة عشر، وصحح الآخر سبعة، وأن علا نسب علمه قال: (نص عليه) فانقطع النزاع ولز ذلك في قرن الإجماع والله المستعان وعليه التكلان) [2].

---

(1) وفي هذا العصر صنع الإمام الألباني كصنيع ابن القيم رحمهما الله تعالى فقد كان العلامة الألباني من مجددي العصر بشهادة الإمام ابن باز فقد مر بالناس وقت لا يميزون بين الحديث الصحيح والضعيف فكان من بركة الألباني أن انتشر بين الناس العناية والإقبال على علم الحديث ومصطلحه ومعرفة الصحيح من السقيم.

(2) إعلام الموقعين (٤٠٩/١).

ومما هو ممقوت شرعاً وعند كل ذي فطرة سوية التمسك بآراء الرجال وتقديمها على النصوص، ونلحظ أن ابن القيم يرى أن الرضى بآراء الرجال أشد من الذنوب، لأن الذنوب طريقها العفو بخلاف التمسك بآراء الرجال وتقديمها على النصوص – عفانا الله من ذلك.

فقد قال في نونيته مشيراً إلى ذلك:

والله مـــا خـــوفي الـــذنوب فإنهـــا لعلـــى طريـــق العفـــو والغفـــران

لكنما أخـــشى انـــسلاخ القلـــب مـــن تحكـــيم هـــذا الـــوحي والقـــرآن

ورضـــاً بـــآراء الرجـــال وخرصـــها لا كـــان ذاك بمنـــة الـــرحمن[1]

من خلال ما مر معنا من كلام ابن القيم النفيس يتضح جلياً محاربته التعصب للمذاهب وهو خير مثال حي على ذلك بما طبقه على نفسه فهو وإن كان حنبلياً المذهب إلا أننا نجده في مواطن عديدة يخالف المذهب الحنبلي متى ترجح عنده، لأن الحق غايته فهو يسير معه دون النظر والالتفات إلى الرجال.

وبين ابن القيم أنه ينبغي ألا يحمل الإنسان فرط الانتصار للمذاهب والتعصب لها على معارضة السنن حيث قال:

(وينبغي أن لا يحمل الإنسان فرط الانتصار للمذاهب والتعصب لها على معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة الصريحة بالكذب البحت[2].

ثم إن العارف والمطلع على مصنفات ابن القيم يعلم أن منهجه عدم التعصب إلى طائفة معينة أو مذهب معين وإنما غاية همه ومراده إظهار الحق واحقاقه ومحاربة الباطل ومقارعته ولذلك قال:

(ونحن نساعد كل فريق على حقه ونصير له، ونبطل ما معه من الباطل ونرده عليه. فنجعل حق الطائفتين مذهباً ثالثاً يخرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين، من غير أن ننتسب إلى ذي مقالة وطائفة معينة انتساباً يحملنا على قبول جميع أحوالها، والانتصار لها بكل غث وسمين، ورد جميع أقوال خصومها ومكابريها على ما معها من الحق، حتى ولو كانت تلك الأقوال منسوبة إلى رئيسها وطائفتها لبالغت في نصرتها

---

(1) متن القصيدة النونية (ص٣٥٥).

(2) زاد المعاد (٥٣٩/٥).

وتقريرها، وهذه آفة ما نجا منها إلا من أنعم الله عليه، وأهله لمتابعة الحق أين كان ومع من كان، وأما من يرى أن الحق وقف مؤبد على طائفته وأهل مذهبه وحجر محجور على من سواهم ممن لعله أقرب إلى الحق والصواب منه فقد حرم خيراً كثيراً، وفاته هدى عظيم)[1].

وقال أيضاً" وهذه حال المحق، أن يؤمن بكل ما جمعه من الحق على لسان أي طائفة كانت"[2].

وبالنسبة للعامي نلحظ أن ابن القيم رجح عدم إلزامه بأن يتمذهب بمذهب معين حيث قال:

" وهل يلزم العامي ان يتمذهب ببعض المذاهب المعروفة أم لا ؟

ففيه مذهبان: أحدهما لا يلزمه، وهو الصواب المقطوع به؛ إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله، ولم يوجب الله ولا رسوله على أحد من الناس ان يتمذهب بمذهب رجل من الأمة فيقلده دينه دون غيره، وقد انطوت القرون الفاضلة مبرأة مبرأ أهلها من هذه النسبة بل، لا يصح للعامي مذهب ولو تمذهب به فالعامي لا مذهب له لان المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ويكون بصيرا بالمذاهب على حسبه، أولمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوي إمامه وأقواله، وأما من لم يتأهل لذلك البتة بل قال: أنا شافعي، أو حنبلي، أو غير ذلك، لم يصر كذلك بمجرد القول، كما لو قال أنا فقيه، أو نحوي، أو كاتب، لم يصر كذلك بمجرد قوله [3] ثم قال: (يوضحه أن القائل: إنه شافعي أو مالكي أو حنفي يزعم أنه متبع لذلك الإمام، سالك طريقه؛ وهذا إنما يصح له إذا سلك سبيله في العلم والمعرفة والاستدلال، فأما مع جهله وبعده جداً عن سيرة الإمام وعلمه وطريقه فكيف يصح له الانتساب إليه إلا بالدعوى المجردة والقول الفارغ من كل معنى؟ والعامي لا يتصور أن يصح له مذهب، ولو تصور ذلك لم يلزمه ولا لغيره، ولا يلزم أحداً قط أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة بحيث يأخذ أقواله كلها بحيث يأخذ أقواله كلها ويدع أقوال غيره[4].

---

(1) مفتاح دار السعادة، (٤٣٩/٢ – ٤٤٠).

(2) المصدر نفسه (٤٤١/٢).

(3) إعلام الموقعين (٣٢٥/٤).

(4) المصدر نفسه (٣٢٥/٤).

واعتبر ابن القيم أن إلزام الناس بمذهب عالم معين أو أن يتمذهب بأحد المذاهب الأربعة أن هذه بدعة قبيحة حدثت في الأمة لم يقل بها أحد من أئمة الإسلام، وحث رحمه الله – الناس إلى ترك العصبية والمذهبية، وسأورد كلامه رغم طوله لنفاسته حيث قال:

(وهذه بدعة قبيحة حدثت في الامة، لم يقل بها أحد من أئمة الإسلام، وهم أعلى رتبة وأجل قدراً، وأعلم بالله ورسوله من ان يلزموا الناس بذلك، وأبعد منه قول من قال: يلزمه ان يتمذهب بمذهب عالم من العلماء، وأبعد منه قول من قال: يلزمه ان يتمذهب بأحد المذاهب الأربعة.

فيا لله العجب! ماتت مذاهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب التابعين وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام، وبطلت جملة إلا مذاهب أربعة أنفس فقط من بين سائر الأمة والفقهاء، وهل قال ذلك أحد من الائمة أودعا اليه أو دلت عليه لفظه واحدة من كلامه عليه؟ والذي أوجبه الله تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعيهم هو الذي اوجبه على من بعدهم الى يوم القيامة، لا يختلف الواجب ولا يتبدل، وإن اختلفت كيفيته أو قدره باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك أيضا تابع لما أوجبه الله ورسوله).

وبشاعة شأن التعصب الذميم ذكر ابن القيم أن المتعصب إلى الذم والعقاب منه أقرب إلى الأجر والصواب حيث قال:

وأما المتعصب الذي جعل قول متبوعه عياراً على الكتاب والسنة وأقوال الصحابة يزنها به، فما وافق قول متبوعه منها قبله، وما خالفه رده، فهذا إلى الذم والعقاب أقرب منه إلى الأجر والصواب[1].

وبذلك نخلص إلى النتيجة التالية في رأي الإمام ابن القيم في كيفية النجاة من هوة التعصب المذهبي وأن ذلك لا يكون إلا بجمع الآراء تحت راية واحدة، ونبذ الخلافات المذهبية، والرجوع إلى ما كان عليه سلفنا الصالح – رضي الله عنهم – من تحكيم لكتاب ربهم وسنة نبيهم ونبذ ما سواهما والله أعلم.

---

(1) إعلام الموقعين (٢/٢٢٨).

المصادر والمراجع:

١- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح. الطبعة: [بدون]. إعداد مركز الدراسات والبحوث، مكة المكرمة – الرياض: مكتبة نزار الباز، عام١٤١٨هـ.

٢- الداء والدواء. الطبعة الثانية. حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: علي بن حسن الأثري، الدمام – الرياض: دار ابن الجوزي، عام١٤١٧هـ.

٣- رسالة ابن القيم إلى أحد إخوانه. الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الله بن محمد المديفر. قدم له، د.بكر أبو زيد. البلد[بدون]: مطابع الشرق الأوسط، عام١٤٢٠هـ.توزيع مؤسسة الجريسي – الرياض.

٤- الرسالة التبوكيّة. الطبعة الأولى. تحقيق: حماد سلامة. الأردن: مكتبة المنار، عام١٤١٠هـ.

٥- رسالة التقليد. الطبعة الأولى. تحقيق وتعليق: محمد عفيفي. بيروت: المكتب الإسلامي، عام١٤٠٣هـ.[مستل من إعلام الموقعين].

٦- الروح. الطبعة: [بدون].نقح ووضع حواشيه: مكتب البحوث والدراسات. مكة المكرمة: المكتبة التجارية، عام١٤١٢هـ.

٧- روضة المحبين ونزهة المشتاقين. الطبعة الثانية. خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الرزاق المهدي. لبنان: دار الخير، عام ١٤١٨هـ. [توزيع دار الصنيعي – الرياض].

٨- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. الطبعة الأولى. أعتني به: خالد عبد اللطيف العلمي. بيروت: دار الكتاب العربي، عام١٤١٥هـ.

٩- صحيح الوابل الصيب من الكلم الطيب. الطبعة الخامسة. بقلم: سليم بن عيد الهلالي، الدمام: دار ابن الجوزي، عام١٤١٩هـ.

١٠- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. الطبعة الثالثة. تحقيق: د.علي بن محمد الدخيل الله. الرياض: دارالعاصمة، عام١٤١٨هـ.

١١- الطب النبوي. الطبعة الخامسة عشر. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة، عام١٤١١هـ. [مستل من زاد المعاد].

١٢- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. الطبعة الأولى. تحقيق: بشير محمد عيون. قدم له، د.محمد الزحيلي. لبنان: مكتب المؤيد، ومكتبة دار البيان، عام١٤١٠هـ.

١٣- فتاوى إمام المفتين ورسول رب العالمين - صلى الله عليه وسلم – الطبعة الثانية. حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد القادر الأرنؤط، وساعد في ذلك: طالب عوّاد. الرياض: دار المعراج الدولية للنشر، عام١٤١٨هـ.

١٤- الفروسية. الطبعة الأولى. تحقيق: أبي عبد الله مشهور ابن حسن. حايل: دارالأندلس، عام١٤١٤هـ.

١٥- الفوائد. الطبعة الثانية. تحقيق: د. ماهر منصور عبد الرزاق، وكمال علي الجمل. المنصورة: دار اليقين، عام١٤١٨هـ.

١٦- فوائد الفوائد. الطبعة الثانية. تحقيق: علي بن حسن بن عبد الحميد. الدمام: دار ابن الجوزي، عام١٤١٨هـ.[مستل من كتب ابن القيم].

١٧- كتاب الصلاة وحكم تاركها. الطبعة الثالثة. أعتنى بضبط نصه وتخريج أحاديثه: محمد نظام الدين الفتيح. دمشق- بيروت: دار ابن كثير، عام١٤١٩هـ.

١٨- متن القصيدة النونية. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، عام١٤١٥هـ. توزيع دار ماجد عسيري.

١٩- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. الطبعة [بدون] تحقيق: سيد إبراهيم صادق. (القاهرة: دار الحديث، عام١٤١٤هـ).

٢٠- مدارك السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. الطبعة الرابعة. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ.

٢١- مفتاح دار السعاة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة. الطبعة الأولى. تحقيق: علي بن حسن الأثري. الخبر: دار ابن عفان، عام١٤١٦هـ.

٢٢- المنار المنيف في الصحيح والضعيف. الطبعة الثانية. تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي. أعده وأخرجه: منصور عبد العزيز السّماوي، الرياض: دار العاصمة، عام١٤١٩هـ.

٢٣- هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى. الطبعة الثالثة. خرج أحاديثه وعلق عليه مصطفى أبوالنصر الشلبي، (جدة: مكتبة السوادي للتوزيع، عام١٤١٨هـ.